جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

السياسة المالية وتفاوت الدخل في الأردن باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

Fiscal Policy and Income Inequality in Jordan:

An ARDL Approach

إعداد

نبيل نوري الكربولي

إشراف

أ.د. حسين علي الزيود

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الصيفي ٢٠١٦/٢٠١٧

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

تفويض

أنا: نبيل نوري الكربولي

أفوض جامعة آل البيت بتزويد نُسخ من رسالتي، للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع: ..... التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وانظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: نبيل نوري الكربولي الرقم الجامعي: ١٥٢٠٢٠٧٠١٥

تخصص: الاقتصاد كلية: إدارة المال والأعمال

أعلنُ بأني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

السياسة المالية وتفاوت الدخل في الأردن باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

Fiscal Policy and Income Inequality in Jordan:

An ARDL Approach

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فأنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرّج مني بعد صدورها دون أن يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التوقيع ..... **التاريخ:**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة " **السياسة المالية وتفاوت الدخل في الأردن باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة** " وأُجيزت بتاريخ 10 آب 2017م

لجنة المناقشة	التوقيع
أ.د. حسين علي الزيود (مشرفاً ورئيساً) أستاذ الاقتصاد قسم اقتصاديات الأعمال- جامعة آل البيت	.....
أ.د. إبراهيم محمد البطاينة (عضواً) أستاذ الاقتصاد قسم اقتصاديات الأعمال- جامعة آل البيت	.....
د. علي مصطفى القضاة (عضواً) أستاذ الاقتصاد قسم اقتصاديات الأعمال- جامعة آل البيت	.....
د. عماد رفيق بركات (عضواً) أستاذ الاقتصاد قسم الاقتصاد- جامعة اليرموك	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من أضاء لنا درب الحق... من قال فيه عز وجل (وإنّك لعلى خُلقٍ عظيم)

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من تمنيت أن يرى هذا الجهد المتواضع... ويشاركني هذه اللحظات...

أبي رحمه الله

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها والتي ببركة دعائها تزداد النعم...

أمي أطال الله في عمرها

إلى سندي في الحياة إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي...

إخوتي وأخواتي

إلى رفيقة دربي وسنبقى بذرناه معاً... وحصدناه معاً ومن سارت معي نحو الحلم.. خطوة بخطوة معاً... بإذن الله... جزاها الله عني خيراً...

زوجتي حفظها الله

إلى من برؤيتهم تزداد عزيمتي لتحقيق مستقبلهم...

أبنائي

إلى من علمونا حروفاً من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العالم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفاً ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح. إلى من قيل فيهم (من علمني حرفاً ملكني عبداً)...

أساتذتي الأعزاء

إلى رفقاء دربي أصدقائي وزملائي وأعزائي

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى مشرفي الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود، على عنايته ومتابعته واهتمامه في إنجاز هذا العمل المتواضع.

والشكر موصول للأساتذة الأفاضل الذين كان لهم الفضل علينا من بعد الله عز وجل في مسيرتي الدراسية.

وإلى زملائي رفاق دربي في المرحلة الدراسية، وإلى كل من ساعدني في إتمام هذا البحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات.....ز

قائمة الجداول.....ط

قائمة الأشكال.....ط

ملخص.....ي

ABSTRACT.....ك

الفصل الأول الإطار العام للدراسة.....١

المقدمة:.....١

مشكلة الدراسة:.....٢

أسئلة الدراسة:.....٢

أهداف الدراسة:.....٣

أهمية الدراسة:.....٣

مصطلحات الدراسة:.....٤

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة.....٥

المبحث الأول: السياسة المالية.....٥

المبحث الثاني: تفاوت توزيع الدخل.....١٦

المبحث الثالث: السياسة المالية في الأردن.....٢١

المبحث الرابع: الدراسات السابقة.....٢٤

أولاً- الدراسات باللغة العربية.....٢٤

ثانياً- الدراسات باللغة الأجنبية.....٢٩

الفصل الثالث منهجية الدراسة.....٣٣

المقدمـــة:.....٣٣

أسلـوب الدراســة:.....٣٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متغيرات الدراسة:..... ٣٣
الأساليب الإحصائية:..... ٣٣
نموذج الدراسة:..... ٣٧
الفصل الرابع النتائج والتوصيات ٥٠
النتائج:..... ٥٠
التوصيات: ٥٠
قائمة المراجع ٥٢
أولاً- المراجع باللغة العربية:..... ٥٢
ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية ٥٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية	٤٤
٢	نتائج اختبار سكون البواقي	٤٥
٣	نتائج نموذج الانحدار الذاتي لمعامل جيني	٤٦
٤	نتائج نموذج الانحدار الذاتي في الفترة الطويلة	٤٧
٥	نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM	٤٨
٦	نتائج اختبار Diagnostic لمعامل جيني	٤٩
٧	نتائج اختبار Chow	٥٠
٨	نتائج اختبار Gregory-Hansen (with Level Shift)	٥١
٩	نتائج اختبار Gregory-Hansen (with Regime Shift)	٥٢

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
١	**نتائج اختبار CUSUM**	٥٠
٢	**نتائج اختبار CUSUMQ**	٥٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسة المالية وتفاوت الدخل في الأردن باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

إعداد

نبيل نوري الكربولي

المشرف

أ.د. حسين علي الزيود

قسم الاقتصاد، جامعة آل البيت، ٢٠١٧م

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة المالية وتفاوت الدخل في الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها تم استخدام المنهج الذاتي لاختبار فرضيات الدراسة، وقد اعتمد الباحث على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، والتي تمثل بيانات الاقتصاد الأردني خلال فترة زمنية معينة، ولقياس العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة اتبعت أساليب التقدير الخاصة بنماذج (Panel) من خلال تقدير النماذج المتجمعة، ونماذج التأثيرات الثابتة، والتأثيرات العشوائية، وبعد إجراء التحليل الإحصائي تبين وجود أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للسياسة المالية على تفاوت الدخل في الأردن، وأن العجز المالي له تأثير متزايد على عدم مساواة الدخل في الأردن، وأوصت الدراسة بتعزيز النفقات في الميزانية لأغراض التنمية، وضرورة التركيز على تطبيق التنمية المالية باعتبارها أداة لتقليص تفاوت الدخل في الأردن.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، تفاوت الدخل، معامل جيني.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Fiscal Policy and Income Inequality in Jordan: An ARDL Approach

By

Nabeel Al-Karbouly

Supervisor

Prof. Hussein Ali AL-Zeuod

Department of Economics, Al al-Bayt University, ٢٠١٧

ABSTRACT

This study aimed to identify the fiscal policy and income inequality in Jordan, to achieve the objectives of the study and testing of self-similarity method is used to test the study hypotheses, researcher has adopted the data panel (sectional time series data), which represent the data of the Jordanian economy during a specific time period, in order to measure the relationship between variables influence the study followed estimation methods for models length by estimating aggregate models, and fixed effects models, and random effects, after statistical analysis showed a statistically significant negative impact upon the level indication ($\alpha \leq$٠,٠٥) fiscal policy on income inequality in Jordan, and that the fiscal deficit has an increasing impact on income inequality in Jordan, the study recommended strengthening budgetary expenditures for development, and the need to focus on the application of financial development as a tool to reduce income inequality in Jordan.

Keywords: Fiscal policy, income inequality, the Gini coefficient.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تعد السياسة المالية المحور الرئيسي للسياسات الاقتصادية بوصفها أداة فعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتضطلع بالعبء الأكبر في تحقيق الغايات والأهداف الكلية والقطاعية، إذ إنها تؤثر على مسار النشاط الاقتصادي من خلال أدواتها المختلفة وتعد الموازنة العامة الأداة التي يمكن من خلالها توجيه الإيرادات والنفقات العامة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية إلى مسارات التي تكفل إنجاز الأهداف التي تسعى إليها الحكومة.

حيث إن موضوع التفاوت في توزيع الدخول يعتبر من أهم المواضيع التي تناولها الاقتصاديون باهتمام واسع لصلتها الوثيقة في معيشة الأفراد وحياتهم اليومية هذا من جانب ومن جانب آخر عد من أهم أهداف التنمية الاقتصادية.

إن التفاوت في توزيع الدخل يعد موضوعاً للبحث والحوار والخلاف منذ اقدم العصور وقد جاءت جميع الأديان لتشير ان الفوارق في توزيع الثروة بين البشر، والسبل التي عن طريقها معالجة وتكوين مجتمعات اكثر مساواة ولا توجد فلسفة في أي مرحلة من مراحل تاريخ البشرية وفي أي امة من الأمم تتطرق إلى هذا الموضوع أو لم يكن هذا الموضوع جزء من فلسفتها العامة، ومع ذلك فلا تزال القضية تستقطب الاهتمام والبحث، من دون ان يكون خلاصة واضحة وقاطعة ولا يزال البشر يختلفون حتى هذا اللحظة حول ما يمكن أن يعينه (التوزيع العادل للدخل).

ومن أجل تحقيق العدالة في المخرجات التنموية لكافة مناطق المملكة، واكبت الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٦-١٩٩٠) خطة إقليمية لأول مرة، واعتبر التطوير الاجتماعي مكون أساسي من مكونات التنمية الاقتصادية أكانت خدمات صحية أو تعليمية أو السكن، والأهم المعالجة الجذرية لجيوب الفقر والتركيز على المشاريع المدرة للدخل، وتوفير فرص عمل وبرامج للتدريب والتأهيل.ونتيجة لأزمة الخليج الأولى تعثرت مسيرة الخطط وتم خلال الفترة (١٩٨٩- ١٩٩٣) تبني برنامج التصحيح الاقتصادي ترجمة لاهتمام الحكومة وإدراكها لأهمية التصحيح للتخلص من الاختلالات الهيكلية وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي للسير بمسيرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإصلاح الاقتصادي واستمر البرنامج حتى (١٩٩٨)، كما تم وضع خطة للأعوام (١٩٩٣-١٩٩٧) تدعو إلى تحرير الاقتصاد والأسواق ومنح القطاع الخاص الفرصة للعب دور أكبر في التنمية وخلق فرص عمل بالاستثمار والإنتاج المباشر. بالرغم من تلك الجهود، وفي مراجعة لخطتي التنمية (١٩٨٦-١٩٩٠) و(١٩٩٣-١٩٩٧) فإننا نلاحظ ارتفاع في معدلات الفقر والبطالة من (١٤%) إلى (١٧,١%) شكلت الفئة العمرية (٢٠-٢٩) ما نسبته (٥٩%)، ويعود هذا الارتفاع إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض طلب أسواق العمل في الخليج على العمالة الأردنية وعودة أعداد كبيرة من الأردنيين العاملين في الخارج ،وعدم موائمة مخرجات النظام التعليمي والتدريبي مع متطلبات سوق العمل كماً وكيفاً، حيث جاءت هذه الدراسة إلى معرفة السياسة المالية وتفاوت الدخل في الأردن الذي يعد من المواضيع الاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم توفر السياسة المالية الاقتصادية خصوصا المالية منها التي من شانه اتباعها في تحقيق تقليص فجوة التفاوت في الدخول والمساهمة في تخفيض معدلات الفقر والبطالة وزيادة معدلات الإنتاج من خلال الساسة المالية التي تحاول تحقيق تغييرات ايجابية تخدم إعادة توزيع الدخول بشكل عادل على الأفراد.

وما يتوجب على الحكومة عمله، كأن تطبق مناهج جديدة لمواجهة مشكلة الفقر والبطالة وما يلازمها من مشاكل التي تواجهها منها زيادة التفاوت بين الأفراد والأقاليم وضعف الإنتاجية الاجتماعية وهدر حقوق الإنسان، وتدني دخول الأفراد وازدياد تهميشهم، وجاءت هذا الدراسة لقياس أثر السياسة المالية ممثلة بنفقات التنمية الحكومية وعوائد الضرائب غير المباشرة على عدم توزيع الدخل مقاساً بمعامل جني.

أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

هل هناك علاقة قصيرة المدى بين السياسة المالية وتفاوت الدخل في الأردن باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هل هناك علاقة طويلة المدى بين السياسة المالية وتفاوت الدخل في الأردن باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين السياسة المالية وتفاوت الدخل في الأردن باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، ويندرج تحت هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

التعرف على السياسة المالية المتبعة في الأردن.

التعرف على مستوى توزيع وتفاوت الدخل في الأردن.

استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة في قياس تفاوت الدخل في الأردن.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

يأمل الباحث في أن تشكل هذه الدراسة إضافة جديدة لإثراء المعرفة في طبيعة العلاقة بين السياسة المالية وتفاوت الدخل في الأردن باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، وبهذا قد تثري هذه الدراسة المكتبة العربية في مجالات السياسة المالية وتفاوت الدخل في الأردن باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

الأهمية العملية (التطبيقية):

تكمن الأهمية العملية التطبيقية لهذه الدراسة في تحقيق جملة من الأهداف من أبرزها:

أن تعطي نتائج الدراسة تصوراً واضحاً للمسئولين حول الاستراتيجيات المتبعة في تقليل التفاوت في الدخول كوسيلة مكملة لعملية زيادة معدل النمو في محاربة الفقر والبطالة، ولتحقيق هذه الاستراتيجيات فإنه لابد من اتخاذ عدد من السياسات والإجراءات.

إمكانية التوصل إلى بعض المقترحات على ضوء النتائج المستخلصة التي يمكن الاستفادة منها في موضوع الدراسة، وكذلك في إجراء الدراسات المستقبلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصطلحات الدراسة:

السياسة المالية: هي السياسة التي تستعملها الحكومة في تحقيق الإيرادات للدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل بتقرير مستوى ونمط انفاق هذه الإيرادات ثم إن هذه السياسة تؤثر مستوى الطلب الكلي لهذه الدولة وبالتالي على المستوى النشاط الاقتصادي (محمد وآخرون،٢٠١٤).

تفاوت الدخل: يعني انعدام المساواة في توزيع حصة كل عنصر من عناصر الإنتاج في دول العالم وهذا النوع شاسع بين الدول الغنية والفقير (احمد،٢٠١٠).

الانحدار الذاتي: هي منهجية؛ تم من خلال تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدى الطويل والقصير بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتملك هذه المنهجية ميزة إمكانية استخدامها حتى وإن كانت المتغيرات المستقلة متغيرات (Endogenous Variables) لذلك تخلو من مشكلتي ارتباط البواقي ومشكلة (Endogenity) (الزيود، ٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: السياسة المالية

تمهيد:

تستحوذ السياسة المالية على مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى؛ حيث نادى صندوق النقد الدولي لتبني سياسات الإصلاح لمواجهة الاختلالات التي تتعرض لها الدول النامية خلال الفترة التسعينات من القرن الماضي، وبرز دور السياسة المالية بين مختلف السياسات الاقتصادية وحاول الاقتصاديون حل المشكلات التي تعوق تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ابرز المدارس التي دعمت السياسة المالية اكثر من السياسة النقدية هي المدرسة الكنزية إضافة إلى إسهامات الاقتصادي الشهير" جون كنز" الذي نادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية؛ الأمر الذي كانت له انعكاسات وأثر كبير على أداء ودور السياسة المالية.

كما أصبح لها دور بالغ الأهمية في الاقتصاد؛ حيث تؤثر تأثيرا فعالاً على هيكل الاقتصاد الوطني. ويتجلى هذا التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية لأفراد المجتمع؛ خاصة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وقد ظل الأمر كذلك حتى طرأت العديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية حول دور الدولة وضرورة تدخلها في كافة مجالات الحياة، ومن هنا ظهر دور السياسة المالية مؤثراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسة المالية

لقد تجلى دور الدولة في الاقتصاد عبر العصور بالانسحاب أحياناً والتدخل المباشر في شؤون الاقتصاد في أحيان أخرى، فالفكر الكلاسيكي الذي ساد إلى نهاية العشرينات من القرن الماضي كان يتبنى حيادية الدولة، تاركة القطاع الخاص ضمن حرية تامة (Sorin,٢٠١١).

كل هذا للوصول إلى توازن السوق. لكن الأزمات المتوالية التي عصفت بالاقتصاد الرأسمالي، خاصة أزمة الكساد العالمية في عام (١٩٢٩)،أثبتت قصور الفكر الكلاسيكي؛ فظهرت العديد من الأفكار التي تنادي بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن بين الأفكار الشهيرة في هذا الاتجاه نجد أفكار"جون منيارد كنز" الذي أعطى أهمية لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال السياسة المالية، كما يمكن للسياسة المالية أن تكون عاملا مساعداً أو مسانداً في دعم الاقتصاد الوطني ونجاح السياسات الاقتصادية، وتكون محور أو نقطة ضعف تتسبب في فشل برامج التنمية وسياسات الإصلاح الاقتصادي، أو في تعطيل تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج والسياسات الاقتصادية (Maimbo&Melecky, ٢٠١٦).

مفهوم السياسة المالية

يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً العمل على إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة،وبعد ذلك بدأ الاقتصاديون بتركيز جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها (Savchenko,٢٠١٣).

حيث قام Maimbo & Melecky (٢٠١٦) بتعريف السياسة المالية على أنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة من أجل تحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

بينما عرفها محمد وآخرون (٢٠١٤) بأنها السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة، والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث تأثيرات مرغوبة وتجنب التأثيرات غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف، أي العمل على تنميةواستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطور السياسة المالية

قد شهد علم المالية تطوراً كبيرا في أفكاره وأهدافه ووسائله تبعاً للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات، وهو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط ، بل إنه قد انعكس على مفهوم النظام المالي فقام بنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة، حيث تُعتبر السياسة المالية المرآة التي تقوم بعكس دور الدولة في كل عصر من العصور (Savchenko,٢٠١٣)،

هناك علاقة طردية بين دور الدولة في المجتمع الاقتصادي وقوة السياسة المالية في المجتمع؛ إذ أن غياب الدور المنظم للدولة بالمجتمع يتسبب في ضعف دور السياسة المالية بينما زيادة الاهتمام بالدور الرقابية والإشرافية للدولة يزيد من قوة السياسة المالية(Trusova,٢٠١٦)، كما أن هناك علاقة تبادلية بين السياسة المالية والحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ إذ أن دور السياسة المالية يختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في كل دولة من الدول(Silagadse& Tomazisvili,٢٠٠٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العوامل المؤثرة على السياسة المالية

هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:

١. العوامل السياسية

إن كل نظام ضريبي يعتبر نظاماً ناتجاً عن قرار سياسي، حيث أن هذا التأثير للسياسة على الضريبة وجد منذ قديم الزمان، وقد كان له أثر على كل من الدول المتقدمة والنامية، وقدكانت السياسة المالية حتى سنوات قليلة خلت هي الخادمة للسياسة المسؤولة عن إمدادها بالأموال لنفقاتها، وفي الحاضر أصبحت السياسة المالية هي المساعد والمعاون للسياسة بالإضافة إلى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية التي أسندت لها(Duchin&Dittmar,٢٠١٦)، كما يمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية في ثلاثة أمور:

تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، ومن الأمثلة على ذلك سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية؛ لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات الدولة، كما أن له الحق في الاطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه والتي تتعلق بالنفقات، ومن أجل السماح له بإنجاز عمله المالي تم إعطاؤه العديد من الامتيازات القانونية إلى اشتق منها زيادة سلطته السياسية(عبد الواحد، ١٩٩٣).

تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية

يمكن أن ينظر لتأثير العوامل السياسية على السياسة المالية من ناحيتين، فمن ناحية تأثر البنيات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة في أيوفي أي تاريخ كانت تمثل عنصراً هاماً للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقا ت وتحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي أنَّ الفئة ذات التفوق السياسي تقوم باستعمال سلطتها المالية من أجل المحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة، التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي واقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية والإعانات (Maimbo & Melecky, ٢٠١٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية؛ لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية وما لها من تأثير واضح على السياسة المالية، ويمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية، فعلى سبيل المثال كان ميلاد الضريبة مرتبطاً بظهور الحملات العسكرية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنَّ الحروب عادة تترك خلفها آثار مالية، مثل عبئ القروض ونفقات إعادة التعمير، لذلك يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية بطرق استثنائية كالقروض القهرية أثناء الحرب (McClellan, Miner, & Adkins,٢٠١٣).

٢. العوامل الإدارية

تعد العوامل الإدارية من أبرز العوامل الذات التأثير المباشرة على السياسة المالية، كما يعد الجانب الضريبي من أهم العوامل تأثراً على السياسة المالية، إذ أن النظام الضريبي يجب أن يمكن مناسباً للهياكل الموجودة((Tobal&Chiquiar,٢٠١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. النظام الاقتصادي

يتوجب على السياسة المالية أن تقوم بتنسيق طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله (في إطاره) (Lynch ٢٠١١)، لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي، فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تتيح المجال للضريبة، فإن الاقتصاد الاشتراكي يصل إلى تجاهلها أو على الأقل اضمحلال دورها (عبد الواحد، ١٩٩٣)، ويمكن إيجاز طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية كما يلي:

السياسة المالية في النظام الرأسمالي

قام النظام الرأسمالي في بداية نشأته على أساس النظرية الكلاسيكية التي نادت بعدم تدخل الدولة في شؤون الحياة الاقتصادية، وبناءً على هذا الأمر الذي يتضمن اقتصار وظائف الدولة على الوظائف التي قامت النظرية التقليدية بتحديدها، كانت كل من نفقات وإيرادات الدولة قليلة ومتواضعة من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن السوق والثروة كانوا بأيدي الأفراد والجماعات الخاصة، وبالتالي فإن الدولة لم تكن تمتلك إيرادات خاصة بها، أي أن النفقات العامة لا يمكن تغطيتها إلا بواسطة الاقتطاع الضريبي الذي يتم على الإيرادات الخاصة(Serna, Cohen, Nguyen, ٢٠١٧).

السياسة المالية في النظام الاشتراكي

تختلف ماهية وأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الدول الرأسمالية عنها في الدول النامية، عنها في الدول الاشتراكية، فكما هو معروف أن السياسة المالية في البلدان الرأسمالية يتوافق دورها على تهيئة البيئة المواتية لازدهار القطاع الخاص ونموه من جهة، والعمل على التخفيف من حدة التقلبات التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي والعمل على تأمين استقرار مستوى الأسعار والتشغيل الكامل من جهة أخرى؛ فيما إذا تعرض الاقتصاد إلى تقلبات حادة تعصف بالتوازن الاقتصادي(Manoylenko,Lisina٢٠١٣).

أما فيما يخص المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساساً لاقتصادها، ومن التخطيط المركزي الشامل أسلوبا لإدارة الاقتصاد الوطني أمرا لازما، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية المواءمة بين الموارد المادية والموارد الإنسانية(البشرية)، وتوجيه هذه الموارد بين مختلف الأنشطة والمجالات وذلك من أجل تحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الاقتصاد الاشتراكية، وهكذا تكون السياسة المالية في هذه الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أكثر تداخلية وفي نظرهم تكون أكثر إيجابية وتلعب دور أكثر أهمية، وذلك أن العامل الفعال في ميزانية الاقتصاد الوطني لتلك البلاد هو الاستثمار العام وليس الاستثمار الخاص، وهذا الأمر يبرز أهمية إنفاق القطاع العام وكذلك إيرادات هذا القطاع في الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي(الحاج، ١٩٩٩).

أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية العديد من الأهداف المتعددة التي تسعى جميع الدول إلى تحقيقها، ويمكن إجمال هذه الأهداف في النقاط التالية:

١. التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية

يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد المحدودة والنافذة، وأخرى متجددة، وتسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع، وذلك عن طريق التوجيه والتحفيز للقطاع العام والخاص عن طريق استخدام أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية، منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة (صالح، ٢٠٠٦).

٢. التوزيع العادل للثروات والدخل

إن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواعه السلع والخدمات، حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيعا عادلاً على أفراد المجتمع، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق،نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة(إبراهيم، ١٩٩٨).

٣. تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن الهدف الرئيسي للسياسة المالية يتمثل في تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل، حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة التي تحدث في الإنتاج ومقدار الدخل، ومستوى الأسعار في الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد، فانتعاش، فتضخم، فتتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية، وتنشأ عن هذه التقلبات مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك هذا الاختلال أو التخفيف منه؛ وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية(عبد الحميد، ١٩٩٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. التوازن العام

التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث تقوم الدولة باللجوء إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة من أجل الوصول إلى هذه الأهداف، وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات، والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها (Maimbo&Melecky, ٢٠١٦).

٥. التوازن المالي

حيث يقصد به القيام باستخدام موارد الدولة على أحسن وجه ممكن(Lynch ٢٠١١).

آلية عمل السياسة المالية

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة كل من الفجوة الركودية، والفجوة التضخمية، حيث تتجلى آلية عملها فيما يلي(الأشقر، ٢٠٠٢):

١. حالة الكساد الاقتصادي

تظهر هذه الحالة عندما يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها. وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه، ومن أجل انتشال الاقتصاد من هذا الوضع وتحريكه تقوم الحكومة باللجوء إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية، حيث تتمثل إجراءاتها من خلال(Maimbo&Melecky, ٢٠١٦):

زيادة مستوى الإنفاق العام

والمتمثل أساساً في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع، وخدمات)، أو زيادة الدخل الذي يحصل عليه الأفراد؛ لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة دخل للأفراد، وبالتالي فإن زيادة دخول الأفراد تؤدي إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، وبالتالي الحاجة إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف، الأمر الذي يسهم في علاج مشكلة البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تخفيض الضرائب

كما قد تلجأ الحكومة إلى القيام بتخفيض الضرائب بدلاً من زيادة الإنفاق العام، أو القيام بإعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل؛ لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار؛ وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي(محمد وآخرون،٢٠١٣).

المزج بين الحالتين

وقد تستخدم الحكومة الاثنين معاً أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته نحو الأمام والخروج به من حالة الكساد.

٢. حالة التضخم الاقتصادي

وتتمثل هذه الحالة في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار. في حين يتمثل دور السياسة المالية أساساً في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية؛ وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على(Serna, Cohen, Nguyen, ٢٠١٧):

تخفيض مستوى الإنفاق العام

يؤدي تخفيض مستوى الإنفاق العام إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، وبالتالي إلى كبح مستوى الأسعار.

رفع مستوى الضرائب

يؤدي رفع مستوى الضرائب إلى تخفيض الدخل التصرفي، وتخفيض الطلب،وبالتالي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المزج بين الحالتين

أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب معاً من أجل الخروج من حالة التضخم.

أدوات السياسة المالية

إن السياسة المالية تنقسم بدورها إلى ثلاث سياسات فرعية هي السياسات الضريبية، والسياسات الإنفاقية، والسياسة الائتمانية، فالضرائب بأنواعها وأشكالها تعتبر من أدوات السياسة الضريبية، ومجالات الإنفاق العام تعتبر أدوات السياسة الإنفاقية، أما السياسة الائتمانية تهتم بجانبين، الجانب الأول منها يهتم بسياسة حصول الدولة على القروض العامة بكافة أنواعها وسداد أصل القرض وفوائده، أما الجانب الآخر فيهتم بسياسة منح الدولة للقروض لفئات المجتمع المختلفة، وسوف يتم التطرق إلى أدوات السياسة المالية بشيء من التفصيل فيما يلي (سيف الدين، ٢٠١٥):

١.السياسات الضريبية

تنقسم السياسات الضريبية إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة:

الضرائب المباشرة :بشكل عام هي تلك الضرائب التي تم فرضها على مختلف وجوه الدخل سواء دخول الأفراد العاملين في القطاع الخاص أو العام، أو الضرائب المفروضة على أرباح الشركات الخاصة أو العامة، كما تتميز الضرائب المباشرة بمرونتها، أي أنه باستطاعة الدولة أن تزيد من حصيلة هذا النوع كلما دعت الحاجة إلى ذلك عن طريق رفع معدل الضريبة أو تخفيضها.

الضرائب غير المباشرة: وتعرف الضرائب غير مباشرة على أنها ليست ضرائب على الدخول وإنما هي ضرائب على صور إنفاق الدخول، وبالتالي تعني ضرائب على المعاملات أو التداول، ومن الأمثلة على الضرائب غير المباشرة ضرائب الاستهلاك والرسوم الجمركية وانتقال الثروة بين الأفراد أو المؤسسات.

٢. السياسات الانفاقية

يوجد للنفقة العامة دور إيجابي يتمثل في كونها أداة ووسيلة تهدف الدولة بواسطتها إلى تحقيق أهداف معينة مختلفة تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فالنفقات العامة تقوم بتغطية النشاطات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات، حيث تتعدد تقسيمات النفقات العامة إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نفقات المنح والإعانات النقدية والعينية: وهي تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقداً دون أن تحصل في نظيرتها على مقابل مادي من المستفيد بالنفقة، وهذا بالنسبة للمنح والإعانات النقدية، أما فيما يخص الإعانات والمنح العينية فتتمثل في تلك النفقات العامة التي تنفقها الدولة لتوفير بعض السلع والخدمات مجانا.

نفقات مشتريات الدولة من السلع والخدمات: ومن الأمثلة على هذه النفقات مشتريات الدولة من السلع الاستهلاكية مثل أدوات مكتبية ونفقات الإنارة والمياه ومشتريات الدولة من خدمات استهلاكية مثل مرتبات الموظفين وعمال الإدارات والمصالح الحكومية، ومشتريات الدول من السلع الإنتاجية تتمثل في الآلات والمعدات وإنشاء كبرى السدود، ومشتريات الدولة من خدمات الإنتاجية مثل مرتبات أعضاء التدريس بكافة مستوياته والخبراء ونفقات الأبحاث.

نفقات سداد الدولة لأصل وفوائد القروض الداخلية والخارجية: حيث تنقسم إلى سداد أصل وفوائد القروض الخارجية، وإلى سداد أصل وفوائد القروض العامة الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: تفاوت توزيع الدخل

تمهيد:

تعتبر قضية عدالة توزيع الدخل جوهرة عملية التنمية الاقتصادية حيث تعتمد عليها نتائج عملية النمو الاقتصادي في تحقيق الفعالية الاقتصادية التي لها إمدادات اقتصادية واجتماعية والذي يؤدي بدوره إهمال أي جزء منها إلى تعطيل قدرات الفعالية الاقتصادية ويحول دون تحقق نتائجها توزيعاً إيجابياً.

وتشكل العدالة التوزيعية أحد الأضلاع الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية مع الفقر والبطالة ولا تتوقف عدالة التوزيع على مجرد توزيع ثمار النمو، ولكن تتعدى ذلك إلى العدالة في تكافئ الفرص لجميع الأفراد المشاركين العملية الإنتاجية، ولقد تعدد تعريفات عدالة التوزيع في النظرية الاقتصادية وان كانت قد اتفقت جميعا لتحقيق العدل إلا إنها اختلفت في توحيد الآليات التي تحقق مفهوم العدالة. وتفاوتت في تحقيق العدل وهل يعني المساواة التامة بين الأفراد في تحصيل الدخل والثروة كما في النظام الاشتراكي أم هو الاعتماد على توفير حد الكفاية كأسس في بقاء المجتمع عبر نظام التكافل الاجتماعي وأتاحت فرص التفاوت وفق المزايا الفردية الأفراد المجتمع على أساس من تكافئ الفرص كما جاءت به الشريعة الإسلامية أم ترك آليات السوق تتفاعل وفق قانون العرض والطلب بعيد عن تدخل الحكومة في توزيع عوائد عناصر الإنتاج بطريقة ذاتية لتحقيق التوزيع النافع كما في الاقتصادي الرأسمالي.

تفاوت الدخل

بـدأ الاهتمام بدراسة العدالة في توزيع الدخل القومي وقياس تفاوت الدخل من قبل المفكرين الاقتصاديين بعد الحرب العالمية الثانية، سواء كان التوزيع الوظيفي للدخل أم التوزيع الشخصي للدخل حيث يقصد بالتوزيع الوظيفي للدخل تحديد حصة كل عنصر من عناصر الإنتاج ومقدار مساهمته في تكوين هذا الدخل، ويعكس هذا الأسلوب آلية النظام الاقتصادي في الدولة الذي يحدد طبيعة العلاقات الاقتصادية بين عناصر الإنتاج ذاتها(Sarkar &Sarka, ٢٠١٣).

أما فيما يخص التوزيع الشخصي للدخل فبناءَ عليه يتم توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع في معظم الـدول النامية والمتقدمة على الـسـواء، من خـلال تقسيم المجتمع إلى فئات متعددة، ثم تحديد نصيب كل فئة من الدخل القومي، ويحدث التفاوت في توزيع الدخل في حال اختلاف نصيب كل فئة من الدخل القومي(الفارس، ٢٠٠١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تختلف العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل الناتج عن هذا النمو، فيرى البعض أن التفاوت في توزيع الدخل يعتبر دافعاً للنمو الاقتصادي؛ لأن الفئات مرتفعة الدخل يرتفع لديها الميل الحدي للادخار الذي يوجه إلى تمويل الاستثمار(Seccareccia, Mario, Lavoie, Marc,٢٠١٦)؛ بينما يرى آخرون أمثال كوزنتس الـذي كرس أعماله في دراسـة شـروط النمو الاقتصادي الحديث، وموجباته، أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضاً في المراحل الأولى من عملية النمو الاقتصادي، ثم يتوجه نحو الزيادة حتى يصل إلى أعلى المعدلات، ثم بعد ذلك يتجه إلى الاستقرار، وأخيراً يتجه نحو الانخفاض في المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي(السيد، ٢٠١٥).

ففي معظم دول العالم الثالث، توجد فئة معينة ومحددة من السكان تقوم بالسيطرة بالكامل على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، الأمر الذي يشير إلى أن الدخل غير موزع توزيعاً عادلاً بين فئات السكان. ويعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من أهم الأهداف الاجتماعية، كما أن مشكلة عدم عدالة توزيع الدخول والثروات هي مشكلة تعاني منها العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء،حيث أنها مازالت موجودة وتتعمق باستمرار مع تتابع الفترات الزمنية المختلفة. كما أن للعولمة تأثير سلبي على اختلاف الدخول المتوسع الذي سينعكس بالتأكيد على الدخل العائلي وكيفية توزيع هذا الدخل .عدا ما تقدم فإن استخدام مقياس الناتج المحلي ونصيب الفرد من الدخل كمؤشر للرفاهية والمستوى المعيشي لا يعكس التوزيع الحقيقي للدخل، طالما أن توزيع الدخول غير عادل وتشتتها كبير جداً(أحمد، ٢٠١٠).

مفهوم توزيع الدخل:

يشير الدخل إلى ما يكسبه شخص أو أسرة خلال فترة معينة تكون سنة واحدة، كما يشمل كافة أشكال الدخل من عناصر الإنتاج أو الإعانات أو التحويلات (ساموبلسون، ٢٠٠١). كما عرفه Karl (٢٠٠٧) بأنه مجموع كل دفعات الأجور والأرباح والفوائد والإيجارات وغيرها من أشكال الكسب خلال فترة معينة من الزمن. والدخل هو مجموع الأجور والرواتب التي يتلقاها الأفراد في حكم لقاء خدمات العمل والعوائد المتحققة بسبب ملكية مجموعة من عوامل الإنتاج، كالأرض، والمباني والعقارات(Militaru&Cristescuc,٢٠١٧)، سبل توزيع كافة مجموعة الدخول بعد طرح الضرائب المباشرة (Wang&Jiamin&Chen,٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طرق توزيع الدخل

عند الحديث عن توزيع الدخل يتم عادة الفصل بين ثلاثة قضايا مهمة ذات علاقة بالموضوع، وهي كالتالي (الفارس، ٢٠٠١؛ Louis Nkwatoh Sevitenyi,٢٠١٢؛ Jetin, Bruno; Kurt, Ozan Ekin,٢٠١٦):

١. التوزيع الشخصي: يتعلق التوزيع الشخصي بالدخل الذي يحصل عليه. وفي العادة لا تهتم دراسات توزيع الدخل كثيرا بالخلفية التاريخية لحصول فرد ما على الثروة ، بقدر اهتمامها بحجم الدخل الذي يملكه، وفي بعض الأحيا ن باهتمامها بمصدر هذا الدخل ما إذا كان أجراً أو فائدة أو ريعاً.

٢. التوزيع الوظيفي: بينما لا يهتم التوزيع الوظيفي بالأفراد ودخولهم الشخصية، وإنما بعوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال والأرض والتنظيم. ونظرية التوزيع هنا تبحث عن الكيفية التي يحصل فيها كل عامل من عوامل الإنتاج على دخله، وهذا عادة لا يتم من دون التطرق لعوامل العرض والطلب التي تحدد الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج.

٣. الحصص التوزيعية: وفيما يخص الحصص التوزيعية، فهي تبحث في الحصص النسبية التي يحصل عليها كل عنصر من عناصر الإنتاج من الدخل القومي. وفي الكثير من الأحيان لا يفرق بعض الاقتصاديين بين التوزيع الوظيفي وبين الحصص التوزيعية، وذلك للصلة الوثيقة بينهم.

المقاييس المستخدمة لقياس التفاوت في توزيع الدخل

إن المؤشرات الخاصة بتوزيع الإنفاق ونمط هذا التوزيع وقياس التفاوت فيه تعتبر محدودة في نوعيتها وعددها، إذ توجد عدة مقاييس يمكن الاعتماد عليها من أجل تحقيق هذا الغرض، حيث يستخدم معامل جيني (**Gini Coefficient**) لقياس المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وخط التساوي على المساحة الكلية تحت خط التساوي التام من منحنى لورنز (Lornez Curve)، وتعتبر هذه الطريقة الأكثر شيوعاً لاستخدام قياس التفاوت في توزيع المتغيرات الاقتصادية (Fidan,٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معامل جيني (Gini Coefficient)

عرف (٢٠١٦) Fidan معامل جيني على أنه مؤشر لعدم التساوي توزيع الدخل في العينة المختارة، ويعد أحد مقاييس التشتت الإحصائي حيث يقيس هذا المؤشر عدم المساواة بين قيم مختلفة من التوزيعات.

كما يعتبر معامل جيني من المؤشرات المهمة والمعتمدة في قياس التفاوت في التوزيع وأكثرها انتشاراً؛ كونه يعتبر مؤشراً واضحاً في فكرته وسهولة حسابه، وقد قام العالم الإحصائي (Gini) عام (١٩١٢) بتصميمه، وتقع قيمة هذا المعامل بين الصفر (في حالة التساوي المطلق في توزيع الدخل)، والواحد الصحيح (في حالة التفاوت في توزيع الدخل)، وبناءً على ذلك كلما اقتربت قيمة معامل جيني من الصفر فإن ذلك يدل على توزيع أكثر عدالة، وبالعكس كلما اقتربت قيمة معامل جيني من الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على تفاوت أكبر في التوزيع، ويمكن حساب معامل جيني عن طريقة المعاجلة التالية(دوخي، ٢٠٠٥):

$$G = 1 - (\frac{1}{10000} \sum_{i=1}^{n} w_i (s_i + s_{i-1}))z$$

حيث إن:

G: ترمز لمعامل جيني.

Si:ترمز إلى المتجمع الصاعد (التراكمي) للنسب المئوية للإنفاق المقابل للفئةi.

Si-١:هي المتجمع الصاعد (التراكمي) نفسه بالنسبة للفئة السابقة i.

Wi: هي النسبة المئوية نفسها لعدد الأسر في الفئة i.

n : عدد الفئات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقة بين السياسة المالية وتوزيع الدخل:

تلعب السياسة المالية دوراً هاماً في توزيع الدخل؛ وذلك من خلال توافق النظام الضريبي مع مختلف القوانين والتشريعات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة فضلا عن الدور الذي تلعبه السياسة المالية من خلال التحكم بمقدار الانفتاح على العالم الخارجي والعولمة، الأمر الذي يتطلب تعديل نظم الضرائب بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية بظل العولمة، وقد أشارت الدراسات السابقة من ضمنها دراسة كنعان وغانم وإبراهيم (٢٠١١) إلى أن النظام الضريبي يساهم وبشكل سلبي في إعادة توزيع الدخل القومي، حيث أن الضريبة وباعتبارها أهم أدوات السياسة المالية لم تمارس الدور الواجب القيام به، كما أن لتحقق الإنفاق العام دوراً فعالاً في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة، بل على العكس تمّ إعادة توزيعه لصالح الطبقات الغنية.

كما تلعب السياسة المالية دور في إعادة توزيع الدخل من خلال علاقتها المباشرة بالضريبة كفريضة مالية تقود الدولة من خلال بحسب المقدرة التكليفية للمكلفين من أجل توفير الموارد اللازمة لتغطية نفقات الدول، ودور ذلك بتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية؛ مما يؤثر على إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقرة من خلال فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة لتمويل الخدمات العامة بالشكل الذي تخدم فيه أصحاب الدخول المنخفضة، وبالتالي تحقيق العدالة الضريبية في إعادة الدخل القومي، وتحسين مستويات الادخار والاستثمار (Lynch, Engle & Cruz, ٢٠١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: السياسة المالية في الأردن

كان المجتمع الأردني قبل بداية خطة التنمية الأولى الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) مجتمعاً مستقراً عند مستوى توازني منخفض يتميز بقلة الفوارق الاجتماعية، ومحدودية المتطلبات المعيشية، بالإضافة لقوة التكافل والترابط الاجتماعي الأسري والعشائري، ولكن بعد حدوث القفزة الكبيرة في أسعار النفط وعائداته في أوائل السبعينات، ونتيجة لوجود نقص في القوى العاملة في دول الخليج، وقيام العديد من الأيدي العاملة الأردنية بالهجرة إليها وخاصة إلى السعودية، كل ذلك أدى إلى زيادة ملحوظة في متوسط دخل الفرد الأردني، وبجانب تحويلات العاملين والمهاجرين استفاد الأردن أيضاً من المساعدات العربية الخليجية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تحسين مؤشرات الرفاه الاجتماعي ومستوى المعيشة.

ولكن في الوقت الحالي تغير الوضع الاقتصادي للأعقد، حيث أصبحت تبدو آفاق العمل وخاصة بالنسبة للشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة في الأردن صعبة؛ نتيجة لعملية الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى حدوث أزمة في فرص العمل وإلى تدهور بالقيمة الحقيقية للأجور. والواضح أن التحدي الذي يواجه الأردن في هذه الفترة وفي الأعوام القادمة هو وضع سياسات عمالية، ضمن إطار ونطاق اقتصاد كلي معقول تقوم فيه باستغلال الموارد البشرية من أجل توليد النمو وإدامته، حيث يجب أن تسمح هذه السياسات لعمالة الشباب الذين يسعون للوظيفة لأول مرة في السوق، ومن أجل تدعيم هذه السياسات لا بد من تنفيذ سياسات تعليمية وتدريبية ملائمة ضمن خطة مستقبلية لتلبية حاجات السوق العربي والأسواق العالمية، فإذا لم يتم الاهتمام بمشكلة البطالة العالية في الأردن وخلق وإيجاد فرص عمل، فإن هذا الأمر سيؤدي مستقبلاً إلى زيادة معدلات البطالة بصورة كبيرة، وإلى هدر الإمكانيات البشرية الكبيرة إذا لم تتوافر السياسات التي تهدف لتحقيق التوازن اللازم.

وفي الواقع إن حل مشكلة زيادة العرض لا يلقى الاهتمام الكافي، فالسياسات الديموغرافية مهما كانت لن تحقق التخفيف المنشود في عدد الباحثين عن العمل، لذا فلا بد من تحقيق التكامل بين السياسات السكانية وسياسات العمل منذ البداية، وأيضاً فإن العاطلين عن العمل من الفقراء لن يستطيعوا البقاء دون عمل لفترة طويلة؛ الأمر الذي يدفع بهم إلى الرضا بالأعمال المؤقتة أو العارضة في قطاعات غير نظامية وبأجور منخفضة ومتدنية جداً، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الفقراء لا يمكنهم تحمل ترف "التدقيق في الاختيار" عندما تكون المسألة مسألة عيش الكفاف أو البقاء على قيد الحياة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الآونة الأخيرة، خاصة في الفترة ما بين (٢٠١٠ – ٢٠١٦)، أصبح الطلب على العمالة الخارجية من أجل ملء الشواغر في بلدان الخليج أكثر دقة، أي سيصبح الطلب أكثر إحكاماً، وسيتم التركيز فيه على بعض المهارات والمهن المختارة، وبذلك فإن العمالة الخارجية لم يعد لها ذلك الدور الكبير كما كانت سابقاً في زيادة مستوى المعيشة ومؤشرات الرفاه الاجتماعي للمجتمع الأردني.

مشكلة الفقر في الأردن

تعتبر ظاهرة الفقر من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تعاني منها الدول النامية، وعلى الرغم من اختلاف مفاهيم الفقر باختلاف الشعوب والثقافات، فانه يمثل شيئاً واحداً لكل الذين يعانون منه حيثما وجدوا، ألا وهوالحرمان من فرص العيش في حياة كريمة آمنة. مع الإشارة إلى أن الفقر في الأردن يعتبر من أهم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه نموه وازدهاره، وقد تنبهت الحكومة الأردنية إلى أهمية وضع الخطط والبرامج التي من شأنها التصدي والقضاء على هذه الظاهرة والحد منها. لذلك فقد ركزت الحكومة على زيادة إنتاجية الأفراد والمجتمعات المستهدفة. حيث الحكومة ومنذ أكثر من أربعة عشر عاماً تعكف على وضع الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية من أجل الوصول للتوازن في أدائها وإنجازاتها بين الإصلاح الاقتصادي، وتحرير الاقتصاد الوطني، وحفز القطاع الخاص، واجتذاب الاستثمارات من جهة وبين زيادة الإنتاجية ومكافحة الفقر والبطالة وتحسين نوعية الحياة من جهة أخرى (السرور، ٢٠١٣).

كما يبقى تخفيض الفقر من الأهداف التنموية الهامة، إن لم يكن أهمها، نظراً لارتباطه الوثيق بنمو النشاطات الاقتصادية والاجتماعية كافة. وقد بذل الأردن جهوداً كبيرة للحد من الفقر، سواء عن طريق تبني سياسات وبرامج تنموية عامة أو برامج خاصة تستهدف الحد من الفقر وزيادة التكافل الاجتماعي. وقد عملت الحكومة، بالتعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، على تخفيض معاناة الفقراء عن طريق إنشاء مؤسسات تعنى برصد الفقر ومراقبته والحد منه. أما على صعيد الدراسات والأبحاث فقد اهتم الباحثون بموضوع الفقر في الأردن منذ أكثر من خمس وثلاثين عاماً. ورغم هذا الاهتمام المبكر إلا أن عقد السبعينات وحتى نهاية عقد الثمانينات قد تميزا بتواضع الدراسات التي تناولت موضوع الفقر كماً ونوعاً. ولم يتجاوز عدد هذه الدراسات البضع دراسات. وبعد مرحلة الانكماش الاقتصادي التي مر بها الأردن في عام ١٩٨٨ وتبنيه برنامجا للتصحيح الهيكلي والإنعاش الاقتصادي بهدف معالجة الاختلال في الموازنة العامة، شهدت الفترة ١٩٨٩- ١٩٩٩ نشاطاً ملموساً للحكومة والباحثين والمنظمات الدولية في مجال دراسة الفقر في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردن، حيث قد تميزت هذه الدراسات بالتركيز على موضوع الفقر وقياسه ومؤشراته وآثاره. وتطورت هذه الدراسات تطوراً كبيراً في بداية عام ٢٠٠٠ حيث تبنت الحكومة خط فقر وطني أعلنت عنه لأول مرة في عام ٢٠٠٤، وما بين العامين (٢٠٠٥-٢٠١٢) تزايدت نسبة الفقر في الأردن كنتيجة طبيعية للأزمات المالية المتكررة التي شهدها الاقتصادي العالمي بشكل عام والاقتصادي الأردني بشكل خاص، كما كان أيضاً لارتفاع الأسعار وتزايد البطالة في الأردن بسبب قلة فرص العمل المتاحة للشباب، ولتدفق اللاجئين السوريين على مخيمات اللاجئين ومحافظات المملكة على حد سواء. أثراً واضحاً في زيادة نسبة الفقر في الأردن؛ لذا فقد ازدادت الدراسات التي تناولت الفقر وأهم مؤشراته وأسبابه وبحثت عن أيجاد طرق للحد من مشكلة الفقر ورفع مستوى المعيشة للمواطن الأردني (السرور، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

أولاً- الدراسات باللغة العربية

دراسة عبد والمحمدي (٢٠١٦)، بعنوان: قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤).

وهدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل واختبار العلاقة والتأثيرات التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل مقاساً بمعامل جيني والنمو الاقتصادي مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)، وذلك باستخدام النماذج القياسية الحديثة المستندة على اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ، وقد بينت النتائج ان هناك علاقة دالية توازنية تبادلية طويلة الاجل بين معامل جيني والنمو الاقتصادي في العراق خلال فترة الدراسة وقد انتهى التحليل إلى ان تأثير النمو الاقتصادي على التفاوت في توزيع الدخول كان إيجابياً مما يعني ان زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار (١٠٠) دينار ستؤدي إلى زيادة معامل جيني بمقدار (٠،٥٦١٧) وحدة وبالتالي زيادة التفاوت في توزيع الدخل، وان زيادة التفاوت في توزيع الدخل بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (١٣،٨٥١٧) وحدة، مما يدل على ان التفاوت في توزيع الدخل يثبط النمو الاقتصادي ويحد من متوسط نصيب القرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

دراسة النمروطي وصافي (٢٠١٥) بعنوان: محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني (١٩٩٥-٢٠١٣).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مجموعة من العوامل المحددة لتوزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣). وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح، نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، حجم الإنفاق الحكومي، الانقسام السياسي كمتغير نوعي) وبين معامل جيني كمتغير تابع وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي معتمدا طريقة المربعات الصغرى.

وقد أثبتت الدراسة ان العلاقة بين معامل جيني ونصيب الفرد من الدخل القومي المتاح علاقة عكسية تعمل على اتجاه تقليل التفاوت، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي فكانت إشارة العلاقة موجبة أي تعمل على اتجاه زيادة التفاوت وهذا يعني عدم مساهمة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الفلسطيني في تحقيق التوزيع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العادل للدخل ،وعدم تطابق نظرية كوزنتس للعلاقة بين التفاوت والنمو الاقتصادي على واقع الاقتصاد الفلسطيني، كما ان متغير الإنفاق لم يعمل على تقليل التفاوت حيث كانت الإشارة موجبة مع معامل جيني وهذا يعني قصور السياسة المالية في علاج التفاوت في توزيع الدخل.

وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الإنفاق الحكومي في جوانب الخدمات الأساسية خاصة الفئات ذات الدخل المتدني لرفع المستوى المعيشي لنصيب أدنى (٤٠%)، من مستلمي الدخل، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة صياغة خطة التنمية على أساس استجابة الهيكل الإنتاجي لتحسين مستوى نصيب الفرد من الناتج الحقيقي.

دراسة خرابشة (٢٠١١)، بعنوان: العوامل المؤثرة في تفاوت الدخل في الأردن.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم محددات التفاوت في توزيع الدخل في الأردن، من خلال قياس أثر العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية على مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل بين الأسر والأفراد. واستندت الدراسة إلى تحليل انحدار مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل على المتغيرات المستقلة باستخدام النموذج الخطي العام للمعادلات الآنية باستخدام طريقة المربعات الدنيا ذات المرحلتين(SLS٢)، وقد توصلت الدراسة إلى أنه هناك ارتباط خطي متداخل بين المتغيرات المستقلة أدى إلى استبعاد بعضها من معادلات الانحدار وتقدير بعضها من خلال مجموعة المتغيرات المرتبطة بها، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية معنوية بين التفاوت في توزيع الدخل وكل ممن المتغيرات المقدرة التالية: متوسط حجم الأسرة، ونسبة التحضر، ومعدل الإعالة الاقتصادي، ومتوسط دخل الفرد، كما بينت النتائج بعدم وجود علاقة معنوية بين التفاوت في توزيع الدخل ومؤشرا الوضع الصحي، كما لم يظهر علاقة مع العوامل الثقافية، وقد أوصت الدراسة بالعمل على زيادة دخل الفرد والحد من الهجرة الداخلية والحد من الأمية وخفض معدل وفيات الرضع، كذلك العمل على خفض معدل الإعالة الاقتصادي من خلال توسيع فرص العمل في الريف والحضر والاهتمام بالقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي وإعطاء أهمية للبعد الديموغرافي لأنه يمثل تحديا في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن.

دراسة أحمد (٢٠١٠)، بعنوان: تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك.

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة التوزيع، وتحديد مصادر الدخل وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي الإحصائي، واعتمد على البيانات الأولية عبر استبانة من عينة عشوائية من مجتمع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة. وقد وجدت الدراسة وجود تباين كبير في توزيع الدخل لصالح الطبقات العليا منخلا لاستخدام مقياس كل من منحنى لورنز،ومعامل جيني، ومعامل الاختلاف، وأظهر التحليل أن (٤٠%) من سكان كركوك يحصلون على(٦٢%) من إجمالي الدخل في حين أن نسبة (٦٠%) من السكان المتبقين يحصلون على (٣٨%)، من إجمالي الدخل. ويتأتى اغلب الدخول من الوظيفة الحكومية. وتبين الدراسة ضعف مشاركة باقي قطاعات الاقتصاد الإنتاجية مما حتم على تعديل التفاوت في توزيع الدخل عبر التدخل الحكومي بإتباع سياسة متوازنة لرفع الرفاه الاقتصادي من خلال رفع مستوى الدخل الحقيقي عبر دعم السلع الضرورية. بالإضافة إلى استخدام السياسة المالية في إعادة توزيع الدخول لصالح الشرائح الأولية وخلق مصادر أخرى للدخل..

دراسة صاحب أبو حمد (٢٠١٠) بعنوان: العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية.

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم توزيع الدخل، وأهميته في الفكر الاقتصادي، ومن ثم علاقته بالنمو الاقتصادي في الدول النامية، وقد قامت الدراسة على افتراض أن التفاوت في توزيع الدخل يكون محدود في المرحلة الأولى من عملية النمو الاقتصادي، ثم يزداد مجاله إلى أن يصل إلى حد معين، ومن ثم يأخذ بالتقلص مع استمرار عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي التحليلي القائم على استخدام بينات المقاطع لعرضية لعينة قدرها (٩٠) دولة نامية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تحسين نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي له أثر في تقليص مدى التفاوت في توزيع الدخل، وأن التقديرات التي تم إجراؤها على العينة تشير إلى أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي له أثر أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على توزيع الدخل، كما أوصت الدراسة بضرورة تحقيق موازنة بين هدف زيادة النمو الاقتصادي وهدف تقليل درجة التفاوت في توزيع الدخل؛ لأن زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يؤدي بالضرورة إلى مساواة أكبر في توزيع الدخل.

دراسة دوخي (٢٠٠٥)، بعنوان: عدالة توزيع الدخل والإنفاق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة: دراسة ميدانية للمناطق النائية من إقليم جنوب الأردن.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أنماط الدخل والإنفاق الاستهلاكي السائدة في المجتمع النائي من إقليم الجنوب في الأردن، وقياس مستوى الرفاهية من خلال قياس عدالة توزيع الدخل وفجوة الفقر بين فئات المجتمع، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء الدراسة على عينة قوامها (٢٠٣) أسرة، من بين (٦٦٠) أسرة تم اختيارها بطريقة عشوائية في (١١) قرية تابعة لإقليم الجنوب، وتم جمع البيانات بطريقة المقابلة الشخصية باستخدام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استمارتين أعدتا لهذا الغرض، واستخدام أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الفارق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة في الدخل قد يكون مرده جزئياً إلى الفارق بينها في نوع العمل وليس في معدل ا لعمل أولاً، وفي حيازة الممتلكات ثانياً، وفي الرواتب التقاعدية ثالثا، كما تبين أن متوسط الإنفاق الأسري الشهري بلغ حوالي (٢٣٣,٧) ديناراً، وأن متوسط الإنفاق الأسري الذي يعتبر حداً للفقر حوالي (٢٠٩) ديناراً، وقد وضعت الدراسة استراتيجية للحد من الفقر وتقليل التفاوت في الدخول من خلال توليد الدخل عن طريق العمل.

دراسة ياسين (٢٠٠٣)، بعنوان: قياس تفاوت توزيع الدخل العائلي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣.

استهدف البحث تحديد المؤشرات البيانية والرقمية لدرجة التفاوت في توزيع الدخل في العراق لفترة ما بعد عام ٢٠٠٣.ولتحقيق هدف البحث تم تحليل بيانات الدخل للأسر العراقية لعامي (٢٠٠٥و٢٠٠٧) بعد إعادة تعديلها وتبويبها، وقد تبين أن درجة التفاوت مرتفعة مقارنة بالأعوام التي سبقت الدراسة ومقارنة بعدد البلدان النامية ذات الظروف المشابهة للعراق. فقد بلغت قيمة معامل جيني ٠،٤٢و٠،٣٨. لعامي ٢٠٠٧و٢٠٠٥على التوالي. أما معامل كوزنتس فقد بلغت قيمته ٠،٣٣ و٠،٣٠ للعامين المذكورين أعلاه على التوالي، وقد تبين من نتائج البحث ان الفئات الدنيا هي الأكثر تضررا من توزيع الدخل فعلى سبيل المثال بلغت حصة ٣٠% الدنيا من الأسر ١٠% و١١،٨ من الدخل للعامين المذكورين على التوالي ،وقد تبين من البحث ان درجة الرفاه الاقتصادي تقل من عام٢٠٠٥ بنسبة ١٧% عن عام ٢٠٠٧. وقد أوصت نتائج البحث ان من اجل تقليل التفاوت في توزيع الدخل يتوجب على الدولة عند اعتماد دراسات الجدوى الاقتصادية بضرورة تفضيل إنشاء المشاريع التي تساهم في رفع مستوى الدخول للطبقات المختلفة عن طريق ما توفره هذه المشاريع من خدمات وفرص عمل خاصة المشاريع التي تمول من قبل الحكومة، ودعم الأسعار للمستهلكين خاصة الطبقات ذات الدخل المحدود وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- الدراسات باللغة الأجنبية

دراسة (Alavijeh, Jalaee (٢٠١٦ بعنوان: Investigating the Relationship between Gini Coefficient of Income Strata and Financial Depth in Iran

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في آثار معامل جيني، كمقياس للفقر لطبقات الدخل، على العمق المالي في إيران خلال الفترة الزمنية بين عامي (١٩٩٠ و٢٠١١) باستخدام تحليل البيانات التجميعية، حيث يعد زيادة العمق المالي أحد الشواغل الرئيسية لصانعي السياسات كشرط مسبق للنمو الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج، كان من أهمها وجود علاقة إيجابية بين معامل جيني في كل طبقة دخل وعمق مالي، مما يعني أن زيادة العمق المالي لا يقلل من الفقر في كل فئة من فئات الدخل. وعلاوة على ذلك، هناك علاقة سلبية بين النفقات الحكومية والعمق المالي في إيران. ومن ناحية أخرى، يمكن القول إن زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي والتضخم لها تأثير إيجابي على الإدارة المالية.

دراسة Hassine (٢٠١٤) بعنوان: Economic inequality in the Arab region.

هدفت الدراسة إلى معرفة التفاوت الاقتصادي عن طريق مسح البيانات الجزئية لتقييم المستويات والمحددات الاقتصادية وعدم المساواة لـ ١٢ دولة عربية. وقد ركزت على الفوارق الاقتصادية بين الريف والحضر، فضلاً عن العاصمة.

وقد استخدم الانحدار البسيط لتحليل الفجوات الاجتماعية عبر التوزيع الكامل لمستويات الدخول. وقد وجد التحليل أن مستويات التفاوت معتدلة ومتقاربة ، حسب معامل جيني لتوزيع الدخل حيث تراوحت بين ٣٠,٧ في ليبيا و٤٥ في موريتانيا، وان سبب هذا التفاوت والاختلاف جاء بسبب التركيبة السكانية ورأس المال البشري.

وقد أظهرت الدراسة أن هناك عدم المساواة بين المناطق الحضرية وغير الحضرية في كثير من البلدان، وذلك أساسا بسبب الاختلافات في حجم الأسر وشكلها وبشكل خاص يعود إلى الموارد البشرية المتواجدة في الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة Hakizimana (٢٠١٣) بعنوان: Socio-economic inequality in South Africa according to different disparity indices.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تحديد عدد من المناطق في جنوب أفريقيا حيث تعاني من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي باستخدام بيانات التعداد لعام ٢٠١١ وقد استخدمت مؤشرات مختلفة لقياس هذا التفاوت المكاني بهدف إيجاد النهج المناسب لقياس التفاوت في ظل ظروف المختلفة.

وقد استخدم الباحث في دراسته عدد من التدابير في الدراسة، المؤشر المركب متعدد الأبعاد من الحرمان، معامل جيني؛ معامل كوزنتس. مؤشر عدم المساواة ثيل، ومؤشر أتكينسون، في الدراسة استخدمت دراسة المستوطنات أو الأماكن القريبة من المستوطنات وحسب تقسيمها من قبل المراكز الرئيسة في التعداد السكاني، وذلك بسب تأثير الفصل العنصري على المجتمع الجنوب أفريقي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحلول كان يجب اتخاذ تدابير مختلفة تكون أكثر مناسبة في المستوطنات قيد الدراسة في البلاد، وهذا يعني أن هناك حاجة للتدخلات السياسات والاقتصادية المختلفة للتصدي للتحديات في المناطق المدروسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (٢٠١٢) Hae-Young, Jongsung Kim, and BeomCheol بعنوان : " Empirical Analysis on the Determinants of Income Inequality in Korea":

هدفت الدراسة إلى تحديد اتجاه التفاوت ومحدداته في كوريا الجنوبية، حيث كان نمط تفاوت التوزيع حسب مقياس جيني لتوزيع الدخل قد ازداد منذ عام (٢٠٠٣)، حتى وصل إلى القمة عام (٢٠٠٩)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث أثبتت الدراسة عدم تطابق الحالة الكورية في عدالة التوزيع مع نظرية كوزنتز في انخفاض التفاوت بشكل إيجابي تماشي عملية النمو، حيث لم تدعم الأدلة التحليلية على مستوى الاقتصاد الكلي هذه العلاقة. وأثبتت الدراسة أثر عكسي للإنفاق الحكومي على مستوى التفاوت وكذلك أثر حجم الاستثمار بالنسبة للناتج المحلي على التفاوت أثر عكسي يعمل على تقليل التفاوت، كما وتطرقت الدراسة إلى حجم التوظف وقد تبين بأن له أثر عكسي أيضاً على التفاوت. وخلصت الدراسة إلى إن الاتجاه العام للتفاوت في كوريا الجنوبية قد ازداد في العقدين الآخرين.

دراسة (٢٠١١) Jalles, Joao Tovar بعنوان: Growth, Poverty, and Inequality: Evidence from Post-Communist Economies.

بحثت هذه الدراسة العلاقة بين النمو والفقر وعدم المساواة في الدخل في ١٠ دول من دول الكومنولث المستقلة بين عامي (١٩٩١ و٢٠٠٦)، مع التركيز بشكل خاص على الاقتصادات الثلاثة الأكثر نجاحاً ضمن هذه المجموعة: روسيا وكازاخستان وأذربيجان. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت النتائج إلى أن زيادة الدخل الكلي للبلدان تساهم في الحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، كما لم يتم العثور على علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والفقر أو بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعدم المساواة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة Rafas (٢٠٠٥) بعنوان: Determinants of Income Distribution in The Nigeria Economy

هدفت الدراسة إلى استكشاف أهم العوامل التي تعمل على تحديد درجة التفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد النيجيري للفترة (١٩٧٧ - ٢٠٠٥)، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج التطبيقي والتحليلي القياسي، وفق منهجية التكامل المشترك لتحليل العلاقة بين هذه المحددات وتوزيع الدخل، وكانت أهم المتغيرات المستقلة التي اعتمدتها الدراسة معدل البطالة، التضخم، إجمالي الناتج المحلي، والإنفاق الاجتماعي "النفقات التحويلية، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج، كامن من أهمها أن معامل جيني لقياس التفاوت بلغ(٠,٥٢)، وهي قيمة عالية لذا تعتبر نيجيريا من أكثر الدول تفاوتاً في توزيع الدخل، كما كان هناك أثر كبير لهذه المحددات على ارتفاع قيمة المتغير التابع معامل "جيني" الذي مثلت قيمته التفاوت الكبير في الدخل بين أفراد المجتمع في نيجيريا. كما أثبتت الدراسة أن معدل النمو الناتج والإنفاق الحكومي على قطاع الصحة ذا علاقة عكسية مع معامل جيني؛ أي أن الإنفاق على الصحة ونمو الناتج المحلي يخفض من التفاوت، بينما علاقة كل من معدل البطالة والإنفاق الحكومي على التعليم ومعدل التضخم ذا علاقة مباشرة طردية مع معامل جيني، أي تعمل على ارتفاع معدل التفاوت. وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين معامل جيني ومتغيرات الدراسة المستقلة، وأوصت بضمان الحكومة لصياغة سياسات حماية التشغيل، والعمالة والإنفاق على التعليم والصحة من خلال السياسات والتدابير الملائمة كونها تعمل على إنصاف وعدالة أكبر لتوزيع الدخل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

المقدمـــة:

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم أدراجها وأخيرا بيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

أسلـوب الدراســة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ظهر جليًا أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية للموضوع اعتماداً على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات والمجلات العلمية وغيرها، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف تسهيل قياس للمتغيرات المستخدمة في النموذج.

متغيرات الدراسة:

من أجل تقدير السياسة المالية وتفاوت الدخل في الأردن فقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

الأساليب الإحصائية:

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتماداً على الدراسات السابقة تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات ويمكن توضيحها فيما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار جذر الوحدة:((Unit Root)

قام الباحث باختبار الاستقرار(Stationary) للسلاسل الزمنية لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة.

اختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنية (جذر الوحدة):

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة الاستقرار في السلسلة، وسيتم التركيز على اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لأنها من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، وحيث إن جذور الوحدة ترتكز على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء فإن اختبارات جذور الوحدة ترتكز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدى إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.

أولاً: اختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey-Fuller١٩٧٩، اختبار ديكى فوللر المركب) -(Augmented Dickey Fuller , ١٩٨١).

ثانياً: بيرون فيليبس (Phillips and Perron, ١٩٨٨).

اختبار ديكى فوللر البسيط ديكى فوللر المركب:

يعتبر اختبار ديكى فوللر من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، ومضمون هذا الاختبار، إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوى الواحد فأن هذا يؤدى إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية (p=١)، ويلاحظ إن اختبار ديكى فوللر البسيط قائم على فرض إن حد الخطأ ذو إزعاج ابيض أي انه لم يضع في اعتباره إمكانية وجود ارتباط ذاتي وهذه نقطة الضعف في الاختبار لذا تم تعديله بديكى فوللر المركب أو المعدل.

يقوم اختبار ديكى فوللر المركب على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكى فوللر البسيط، وعليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ.(الرشيد، محمود٢٠١٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتم اختبار ADF على ثلاثة توصيفات (Specification)، وذلك لأن توزيع (ADF للقيم الحرجة يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه):

١- إجراء انحدار بوجود ثابت واتجاه عام وهو إتعاب التدقيق الشمل.

٢- إجراء انحدار بوجود ثابت فقط.

٣- إجراء انحدار بدون وجود ثابت أو اتجاه عام.

اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron , ١٩٨٨)

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية، وما يميز هذا الاختبار انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسة الزمنية، فهو ذو قوة اختباريه أكبر من اختبار ADF، حيث انه يختلف عن DF وADF في انه يحتوي على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعاملي (Correlated Non Parametric) ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطى للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ.

الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة Auoregressive distrbuted lag (ARDL)

في الاقتصاد اعتماد المتغير التابع Yعلى قيم المتغير المفسر ليست لحظية. تكون عادة تعتمد Y على X مع فرق زمني. هذا الفارق الزمني يسمى المتباطئة lag على سبيل المثال دالة الاستهلاك. الاستهلاك يعتمد على الدخل لو افترضنا زيادة في الدخل فإن تأثيرها لن يكون تأثير لحظي أي في نفس اللحظة ولكن سوف تأخذ بعض الوقت ليتعود الفرد على هذه الزيادة ويبدأ تأثيرها على الاستهلاك.

نموذج المتباطئات الموزعة يكون كما يلي:

$$Y = \alpha + \beta_1 X_t + \beta_2 X_{t-1} + \beta_3 X_{t-2} ..... + \beta_k X_{t-k} + u_t$$

k عدد المتباطئات ويمثل β_1 مضاعف التأثير أو تأثير قصير الأجل لأنه يعطي تأثير تغير في X على Y في نفس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفترة الزمنية. إذا استمر نفس المستوى من التأثير فان ($\beta_1 + \beta_2$) تعطي التغير الذي يحدث في متوسط قسمة Y في الفترة التالية. و ($\beta_1 + \beta_2 + \beta_3$) في الفترة التالية وهكذا. ويسمى الفاصل أو المؤقت. أو المضاعفات المتوسطة. ويعتبر مجموع إلى Kالمدى الطويل أو مجموع مضاعف المتباطئات الموزعة.

$$\sum_{i=0}^{K} \beta_i = \beta_1 + \beta_2 + \beta_3 \ldots \beta_k = \beta$$

من معادلة الانحدار فان المضاعف قصير الآجل يمثل الميل الحدي للاستهلاك قصير الآجل بينما مضاعف المدى الطويل هو الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل.

ومن الممكن إن تتضمن المعادلة عدد لانهائي من القيم المتباطئة للمتغير المستقل إلا إن هذا يكون عائقا في عملية التقدير وبذلك يتم استخدام نماذج المتباطئات الموزعة المحددة حيث أنها تتضمن عددا محدودا من المتغيرات المستقلة في شكلها الحالي والمتباطئ وبذلك تأخذ الصورة التالية:

$$Y_t = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_{t-1} + \beta_2 X_{t-2} + \beta_3 X_{t-3} + \varepsilon_t$$

ويمكن قياس النموذج شريطة أن يفوق حجم العينة عدد المتغيرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نموذج الدراسة:

GINI = f (CEXP, DEXP, INDT, FISCD, FINAND) ……..…… (١)

$$GINI = \beta_0 + \beta_1 CEXP + \beta_2 DEXP + \beta_3 INDT + \beta_4 FISCD + \beta_5 FINAND + e \ldots\ldots (٢)$$

حيث

GINI: معامل جني

CEXP: الإنفاق الحكومي الجاري

DEXP: نفقات التنمية الحكومية

INDT: عوائد الضرائب غير المباشرة

FISCD: العجز المالي

FINAND: القروض المصروفة للقطاع الخاص

الاختبار العام لتقدير التكامل المشترك بين المتغيرات هو جوهانسن أو إنغل غرانجر. هذه الطرق لها مشكلتين رئيسيتين. الأول هو أنها تتطلب إن تكون البيانات متكاملة من نفس الرتبة. وثانيا يصبح تقدير البيانات الصغيرة صعبا في ظل هذه التقنيات. وللتغلب على هذه المشاكل، قدم Pesaran and Shin (١٩٩٩) اختبار الانحدار الذاتي الموزع. وفي هذا الاختبار فان المتغير التابع يكون ضمن المتغيرات المستقلة ولكن بفترات إبطاء بالإضافة إلى القيم الحالية والمتخلفة للمتغيرات التفسيرية الأخرى. ويتم اختبار النموذج من خلال نموذج الانحدار الذاتي الذي يعتمد على إحصاءات F، وبناء على حدود الاختبار يتبين هل المتغيرات المتكاملة أم لا.

H_0 = لا يوجد تكامل بين المتغيرات. (فرضية العدم)

$\beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$ إي إن

H_1 = يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات. (الفرضية البديلة)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أي إن $\beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 \neq 0$

وستعالج المعادلة ٢ في إطار نموذج الانحدار الذاتي على النحو التالي:

$$\Delta GINI = \alpha + \Sigma\alpha_{1i}\Delta GINI_{t-i} + \Sigma\alpha_{2i}\Delta LCEXP_{t-I} + \Sigma\alpha_{3i}LDEXP_{t-i} + \Sigma\alpha_{4i}LINDT_{t-i} + \Sigma\alpha_{5i}FISCD_{t-i} + \Sigma\alpha_{6i}FINAND_{t-I} + \beta_1 GINI_{t-1} + \beta_2 LCEXP_{t-1} + \beta_3 LDEXP_{t-1} + \beta_4 LINDT_{t-1} + \beta_5 FISCD_{t-1} + \beta_6 FINAND_{t-1} + et$$

وبعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتمادا على الدراسات السابقة قام الباحث باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيحها من خلال المراحل التالية:

اختبار سكون السلاسل الزمنية:

أثبتت العديد من الدراسات القياسية (Stock and Watson)، و(Plosser& Nelson) و(Yule)، أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات المالية تتسم بعدم الاستقرار ناتجا عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Régression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها حيث تكون قيم R^2 مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وعليه لابد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF) لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية العدمية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية "Probability"، فإذا كانت أقل من (٠,٠٥) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة.

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (١) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

المتغيرات	الاختبار			
	ADF-Fisher Chi-sq		PP-Fisher chi-sq	
	الفرق الأولProb	المستوى Prob	الفرق الأولProb	المستوى Prob
Cexp	٠,٠٠٠٩	٠,٨٦٤٧	٠,٠٠٠٩	٠,٨٦٤٨
Dexp	٠,٠٠٠٠	٠,٥٥٣٤	٠,٠٠٠٠	٠,٦٣٣١
Fiscd	٠.٠٠٦٢	٠,١٦٢٨	٠,٠٠٠٥	٠,١٩٢٠
Indt	٠,٠٢١٠	٠,٩٢٢٠	٠,٠١٨٦	٠,٩٠٦٢
Finan	٠,٠٤٥٨	٠,٠٩٨٤	٠,٠١٢١	٠,٣٣٢٥
Gini	٠,٠٠٣٣	٠,١٣٦١	٠,٠٠٠٢	٠,٤١٦٤

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (١) تبين أن جميع المتغيرات لا تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و(PP) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تقل عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب قبول الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنوية ٥%. وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٢) نتائج اختبار سكون البواقي

المتغيرات	المستوى		
	التباطؤ	ADF	PP
Z=resid	٦	***٠,٠٠٠٠	***٠,٠٠٠٠

***، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية ١%، ٥% و١٠% على التوالي.

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (٢) تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار(ADF) و(PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية I(٠) عند مستوى معنوية ١%. ونظرا للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفرية I(٠)، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة.

نموذج الانحدار الذاتي:

في جدول (٣) تم استخدم حدود نموذج الانحدار الذاتي للفترات المتباطئة كدليل على التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة بواسطة إحصائية F ، حيث يوجد حد ادني وحد أعلى، فإذا كانت قيمة إحصائية F اكبر من الحد الأعلى فهذا يدل على وجود تكامل المشترك بين المتغيرات. ومن النتائج يتبين أن قيمة F أكبر من الحد الأعلى لذا يتم رفض فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وقبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

وتظهر القيمة الصفرية لمعامل جيني المساواة التامة للدخل، بينما يظهر الرقم ١ عدم المساواة التامة للدخل، الإشارة الموجبة لمعاملات المتغيرات المستقلة تمثل التفاوت المتزايد في الدخل، لذا فإن الإشارة السلبية مرغوبة. تقدير التكامل المشترك بين المتغيرات بين أن قيمة الإبطاء لعدم المساواة للدخل يسبب عدم المساواة للدخل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الفترة الحالية. كما إن قيمة الإبطاء لكل من النفقات الجارية والعجز المالي سبب الزيادة في عدم التساوي في الدخل. ومع ذلك، فإن نفقات التنمية الحكومية، وقيمة الإبطاء للتنمية الحكومية قلل من عدم المساواة. أثر الإيرادات الضريبية غير المباشرة سالب ولكنه غير معنوي. وتعكس النتائج أن النموذج لديه قوة تفسيرية جيده أي أن ٨٧% من التغيرات في معامل جيني ممكن أن تعزى إلى المتغيرات المستقلة.

جدول (٣) نتائج نموذج الانحدار الذاتي لمعامل جيني

المتغير	المعامل	الاحتمالية
Gini(-١)	٠,٥٣	٠,٠٠١
cexp	-١,٠٢	٠,٤٢
Cexp(-١)	١,١٢	٠,٠٣
dexp	-٠,٣٢	٠,٠٢
finan	٠,٠٠١	٠,٩٠
Finan(-١)	-٠,٠٧	٠,٠١
fiscd	٠,١٢	٠,٠٦
Indt	-٠,٠٣	٠,٦٣
R square= ٠,٨٧		**Adjusted R square= ٠,٨٦**
D.W=١,٩٥	F-statis=١٥٧	Prob.(F)=٠,٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج Eviews

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نموذج الانحدار الذاتي في الفترة الطويلة:

يبين الجدول (٤) نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي في الفترة الطويلة، وتفسر تقديرات نموذج الانحدار الذاتي على المدى الطويل أن العجز المالي له أثر إيجابي على عدم المساواة في الدخل، حيث كانت قيمة المعنوية اقل من ٥% وبالتالي نرفض فرضية العدم بعدم وجود اثر للعجز المالي على عدم المساواة في الدخل، ونقبل الفرضية البديلة بوجود اثر للعجز المالي على عدم المساواة في الدخل. إما نفقات التنمية الحكومية والتنمية المالية فكان لهما اثر سلبي ومعنوي على عدم المساواة في الدخل، حيث كانت قيمة المعنوية اقل من ٥% وبالتالي نرفض فرضية العدم بعدم وجود اثر لكل من التنمية الحكومية والتنمية المالية على عدم المساواة في الدخل، ونقبل الفرضية البديلة بوجود اثر لكل من التنمية الحكومية والتنمية المالية على عدم المساواة في الدخل. كما ان كل من النفقات الجارية والضرائب غير المباشرة لم يكن لهما أثر معنوي، حيث كانت قيمة المعنوية لكلا المتغيرين أكبر من ٥% وبالتالي نقبل فرضية العدم بعدم وجود أثر لكلا المتغيرين على عدم المساواة في الدخل.

جدول (٤) نتائج نموذج الانحدار الذاتي في الفترة الطويلة

المتغير	المعامل	الاحتمالية
Cexp	١,٨٩	٠,١٤
Dexp	-١,٩٧	٠,٠١٢
Indt	-٠,٥٧	٠,٧٤
Fiscd	٠,٣٩	٠,١٠
Finan	-٠,٢٦	٠,٠٤
F-statis=١٥٧	**lower bound=٢,٣**	**upper bound=٤,٣**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج Eviews

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نموذج تصحيح الخطأ ECM

بعد معرفة أن المتغيرات في النموذج لها علاقة طويلة الأجل، الخطوة التالية هي التحقق من تقديرات المدى القصير. يتم اختبار ديناميكية المدى القصير بواسطة نموذج تصحيح الخطأ ECM الذي يوضح كم يحتاج عدم التوازن في الفترة السابقة ليتعدل في الفترة الحالية. ويبين الجدول (٥) نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ ECM، وقد بينت تقديرات نموذج تصحيح الخطأ في المدى القصير أن العجز المالي عامل متزايد لعدم المساواة في الدخل. وقد أظهر تقدير نموذج الانحدار الذاتي نفس نوع التأثير على المدى الطويل. ولذلك فإن العجز المالي سبب زيادة عدم التساوي في الدخل في الأردن. وتؤثر نفقات التنمية تأثيرا سلبيا على عدم المساواة في الدخل على المدى القصير. ويظهر نفس نوع التأثير في نتائج المدى الطويل. وهو يفسر أن السياسة المالية مع نفقات التنمية تلعب دور في الحد من عدم المساواة في الدخل. كما بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ -٠,٢٢ مما يدل على أن ٢٢% من الاختلال سيتم تعديلها في الفترة الحالية.

جدول (٥) نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM

المتغير	المعامل	الاحتمالية
Dcexp	-١,٠٣	٠,١٥
Ddexp	-٠. ٣٥	٠,٠٣
Dindt	-٠,١٢	٠,٠٨
Dficd	٠,١٠	٠,٠٧
Dfinan	٠,٠١	٠,٨
ECM(-١)	-٠,٢٢	٠,٠٠٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

R square= ٠,٧٥		Adjusted R square= ٠,٦٧
Prob.(F)=٠,٠٠٠	F-statis=١٥,٧	D.W=١,٩٧

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج Eviews

الاختبارات التشخيصية (Diagnostic test):

الاختبارات التشخيصية (**Diagnostic test**) ضرورية لإيجاد دقة وموثوقية في النتائج التجريبية. وتظهر نتائج الاختبارات التشخيصية في الجدول (٦) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج. يتم تحديد شكل النموذج بشكل صحيح من خلال اختبار **Ramsey's reset test**. وتظهر نتائج جارك-بيرا قبول فرضية العدم بأن جميع تقديرات النموذج تتوزع توزيع طبيعي. ومن المؤكد أيضا أنه لا توجد مشكلة عدم التجانس في التباين في نموذج الانحدار الذاتي.

جدول (٦) نتائج اختبار Diagnostic لمعامل جيني

الاختبار	المعامل	الاحتمالية
LM Lagrange Multiplier for no serial correlation	١,٢١	٠,٢١
Jarque-Bera test for normality	٠,٣٢	٠,٧٣
Regression of squared residual and square fitted residual for heteroscedasticity	١,٣٢	٠,١٢

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج Eviews

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار استقرار النموذج (CUSUM and CUSUMSQ) :

يتم اختبار استقرار النموذج بواسطة اختبار (**CUSUM and CUSUMSQ**). الرسم البياني لـ **CUSUM** في شكل (١) يشير إلى أنه لا يزال ضمن الحدود الحرجة ولكن الرسم البياني لـ **CUSUMSQ** في الشكل(٢) يشير إلى أنه خارج الحدود الحرجة وبالتالي فان النموذج لديه تغير هيكلي (**break Structural**) للكشف عن التغير الهيكلي تم استخدم اختبار **Chow**. وتظهر نتائج اختبار **Chow** في الجدول (٧) إلى وجود تغير هيكلي. كما تشير الاختبارات الثلاثة (F، **Likelihood ratio** ، **Wald**) إلى نفس النتائج. لذا يتم قبول الفرضية البديلة بوجود تغير هيكلي (break Structural).

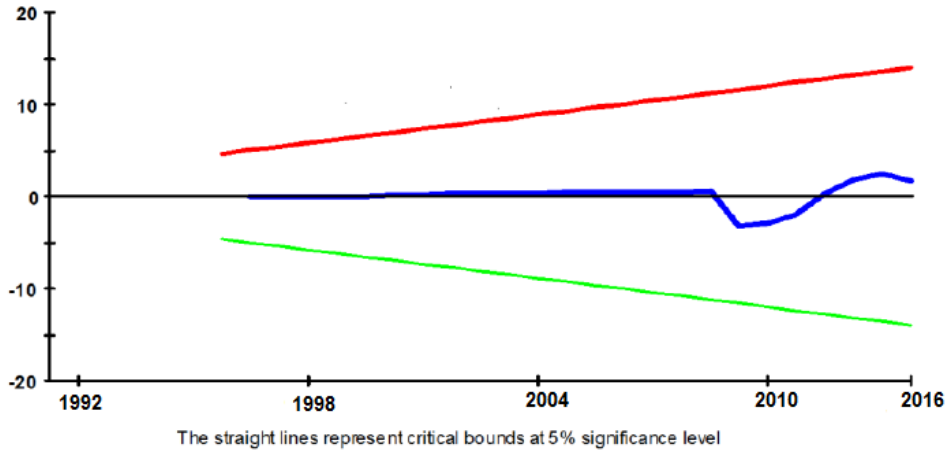

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل (١) نتائج اختبار CUSUM

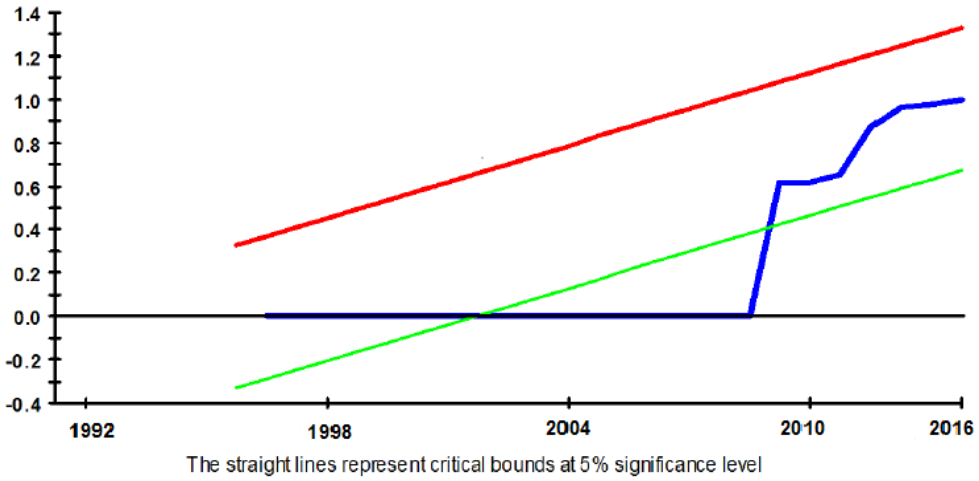

الشكل (٢) نتائج اختبار CUSUMQ

جدول (٧) نتائج اختبار Chow

الاحتمالية	الاختبار
٠,٠٠٠٠	F-statistics =١٣٥٦٧٢
٠,٠٠٠١	Log Likelihood ratio = ٤١٥,٧
٠,٠٠٠	Wald Statistics = ١٢٤٥٧١

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج Eviews

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار Gregory-Hansen :

لمواجهة مشكلة عدم الاستقرار الهيكلي أدرجنا اختبار Gregory-Hansen في نموذج الانتقال في مستوى (level shift) حيث المتغير الوهمي هو الذي يظهر تغيير في المقطع بعد التغير الهيكلي. ويظهر في نموذج (regime shift) تأثير كل معامل عندما يضرب المتغير الوهمي في كل متغير مدرج في النموذج تم تطبيق اختبار Gregory-Hansen من خلال دمج متغير وهمي في اختبار طريقة المربعات الصغرى لعلاج التغير الهيكلي. وتظهر النتائج في الجداول (٨) و(٩).

أظهرت نتائج اختبار Gregory-Hansen أن معامل المتغير الوهمي ذو إشارة سالبة. مما يشير على أنه بعد التغير الهيكلي فإن المقطع تغيير للأسفل. نتائج نموذج (regime shift) حيث يتغير المقطع والميل يظهر أن معامل جيني كان معنوي بينما المتغيرات الأخرى غير معنوية.

جدول (٨) نتائج اختبار Gregory-Hansen (with Level Shift)

المتغير	المعامل	الاحتمالية
CEXP	-٥,٠٢	٠,٠٠١
DEXP	-١,٧٤	٠,٠٠٠٢
INDT	٢,٩٥	٠,٠٥٧١
FISCD	٠,٢٧	٠,٠٤٣٢
FINAND	٠,٠٥	٠,٣٥٢١
DUMMY	-٢,٠٧	٠,٠١٦١
C	-٢٣٤,١٢	٠,٠٠٠٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Adj R٢ = ٠,٨٦	R٢ = ٠,٨٨
F- stat Prob = ٠.٠٠٠٠٠	F – stat = ٢٨,٠٦

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج Eviews

جدول (٩) نتائج اختبار Gregory-Hansen (with Regime Shift)

المتغير	المعامل	الاحتمالية
CEXP	٤٣٠.	٠,٠٠٠٣
DEXP	٠٣٠.	٠,٠٥٢
INDT	٠,١٨	٠,٠٠٦٤
FISCD	٠,٠٠٢	٠,٦٥٢
FINAND	-٠,٠٠٣	٠,٧١٣
URBAN	٢٠,٣١	٠,٠٠٠٠
DUMMY	٦٥,٦٣	٠,٠٠٠٢
DUM_GI	١,٠٠	٠,٠٠٠٠
DUM_CEXP	-٠,٤٥	٠,٢٣٤
DUM_DEXP	-٠,٠٥	٠,٩٩٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

DUM_INDT	-٠,٣٢	٠,٧٤٦
DUM_FISCD	-٠,٠٠٢	٠,٩٢٩
DUM_FINAND	٠,٠٠٢	٠,٤٢٣

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج Eviews

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

النتائج:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر السياسة المالية على عدم المساواة في الدخل في الأردن من خلال نموذج الانحدار الذاتي، وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

إن نفقات التنمية وهي أحد عناصر السياسة المالية تقلل من التفاوت في الدخل في الأردن.

وأظهرت التنمية المالية تأثيراً سلبياً على معامل جيني، أي انه كلما زادت هذه التنمية المالية حدث انخفاض في معامل جيني.

من ناحية أخرى فقد ظهر أن العجز المالي له تأثيراً متزايداً على عدم المساواة في الدخل في الأردن. ويتطلب العجز المالي من الحكومة إن تقترض لتمويل العجز. حيث لا يتم استخدام الاقتراض بشكل صحيح مما يؤدي إلى خفض معدل النمو وزيادة التضخم وتعزيز ظواهر عدم المساواة في الدخل في الاقتصاد. كما يخلق التضخم والتفاوت في الدخل من خلال خفض القوة الشرائية للطبقة العاملة ذات الدخل الثابت.

التوصيات:

من أجل التحكم في الاتجاه الحالي لعدم المساواة في الدخل في الأردن، يوصي الباحث:

تعزيز نسبة النفقات في الميزانية. خصوصاً في الوقت الراهن، وتوزع هذه النفقات الإنمائية على برنامج تنمية القطاع العام، وبرنامج الدعم الريفي، والهياكل الأساسية، والتعليم، والمشاريع الصحية. وقد يكون لها آثار غير مباشرة على الحد من نسبة عدم المساواة.

يجب التركيز على التنمية المالية باعتبارها أداة هامة لتقليص التفاوت في الدخل في الأردن، وينبغي أن يركز واضعو السياسات المالية على التنمية المالية، وتستند مناقشة النتائج إلى نتائج الجدول ٤ حيث أظهرت المتغيرات المستقلة التأثير على المدى الطويل من خلال نموذج الانحدار الذاتي. وأظهرت النتائج أن نفقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنمية لها أثر سلبي على عدم المساواة في الدخل في الأردن. ويستند التفسير إلى الفكرة القائلة بأن التنمية تؤثر على الفئة المحرومة في الاقتصاد، حيث إن نفقات التنمية تخلق فرص العمل وتزيد من دخل الإفراد مما ويؤدي ذلك إلى انخفاض التفاوت في الدخل.

وقد أظهر التطور المالي تأثيرا سلبيا على عدم المساواة في الدخل حيث يتم توزيع المزيد من الائتمان على القطاع الخاص مما يزيد من فرص العمل والخيارات. فهو يقلل من عدم المساواة في الدخل. وعلاوة على ذلك، فإن التنمية المالية تجعل القروض متاحة للطبقة الدنيا مما يؤدي إلى انخفاض التفاوت في الاقتصاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

إبراهيم، موسى (١٩٩٨). **السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة**، (ط١)، لبنان: دار المنهل للنشر والتوزيع.

أحمد، يونس (٢٠١٠). تحليل وقياس الرفاهية بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لعام ٢٠٠٩. **مجلة الإدارة والاقتصاد**، (٨٣).

الأشقر، أحمد (٢٠٠٢). **الاقتصاد الكلي**، (ط١)، عمان: الدار العلمية للنشر والتوزيع.

الحاج، طارق (١٩٩٩). **المالية العامة**، (ط١)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع والطباعة.

خرابشة، عبد (٢٠١١). العوامل المؤثرة في تفاوت الدخل في الأردن. **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، ٢٨(٢).

دراز، حامد (٢٠٠٠). **السياسات المالية**، (ط١)، القاهرة: مركز الإسكندرية للنشر والتوزيع.

الدعمي، حسن محمد جواد رزاق (٢٠١٧). بعنوان قياس وتحليل متغيرات السياسة المالية في مؤشرات أداء سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣). **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية**، ٩(١).

دوخي، عبد الرحيم (٢٠٠٥). عدالة توزيع الدخل والإنفاق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة: دراسة ميدانية للمناطق النائية من إقليم جنوب الأردن. **مجلة جامعة الملك سعود**، ١٧(٢).

الزيود، حسين علي (٢٠١٤). الآثار قصيرة الأجل والتراكمية بين الأسواق الناشئة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL). **المجلة العربية الإدارية**، ٥٣(٢)، ساموبلسون، بول (٢٠٠١). **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، (ط١)، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

السرور، ممدوح (٢٠١٣). **تطور منهج وقياس مؤشرات الفقر في الدراسات الاجتماعية الأردنية ضمن الفترة (١٩٧٣-٢٠١٣)**. بحث منشور، كلية التربية، قسم المناهج والتدريس، جامعة آل البيت، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السيد، زينب توفيق (٢٠١٥). عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجاً. **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، (٦٩).

سيف الدين، حماد (٢٠١٥). **السياسة المالية وأثرها على الاستثمار: دراسة حالة الجزائر.** رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

صاحب أبو حمد، رضا (٢٠١٠). العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية. **مجلة دراسات إسلامية معاصرة**، (١).

صالح، صالحي (٢٠٠٦). **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات**، (ط١)، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

عبد الحميد، عبد المطلب (١٩٩٧). **السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي**، (ط١)، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق للنشر والتوزيع.

عبد الواحد، عطية (١٩٩٣). **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، (ط١)، القاهرة: دار النهضة العربية.

الفارس، عبد الرزاق (٢٠٠١). **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، (ط١)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

كنعان، على وغانم، عدنان وإبراهيم، رشا (٢٠١١). دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية. **العلوم الاقتصادية والقانونية**، ٤(٣٣)، ٢٢٣-٢٤٥.

محمد، سارة علي احمدو عيسى، سمر سعيد عبدالله وموسى، سنية عبدالقادر (٢٠١٣). **أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"١٩٩٩-٢٠١٣**. بحث منشور في المركز الديمقراطي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحمدي، ناظم وعبد، مهند (٢٠١٦). قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤). **مجلة الاقتصاد والأعمال**، ٢٤(٤).

النمروطي، خليل بن احمدو صافي، سمير بن خالد (٢٠١٥). **دراسة محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني (١٩٩٥-٢٠١٣)**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

الوادي، محمود (٢٠٠٠). **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، (ط١)، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

ياسين، فائق جزاع (٢٠٠٧). قياس تفاوت توزيع الدخل العائلي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣. **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية**، بغداد.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

Adkins, Andrea; McClellan, Tammie; Miner, John.(٢٠١٦). The Final Rule: Implementing New Policies for Financial Conflict of Interest at the University of Central Florida. **Research Management Review**, ١٩.

Alavijeh, N. & Jalaee, S. (٢٠١٦). Investigating the Relationship between Gini Coefficient of Income Strata and Financial Depth in Iran. **International Journal of Management Accounting & Economics,** ٣(٢), ١٣٩–١٤٦.

Chen, Yi; Hu, Jiamin; Kong, Lu; Wang, Rui (٢٠١٧). Income Distribution and Aggregate Saving: Theory and China's Evidence. **Emerging Markets Finance & Trade**, ٥٣(٢), ٤١٦-٤٣٩.

Chiquiar, Daniel; Tobal, Martin. (٢٠١٥). Keynote Speech: Macro-Financial Policy Challenges in the Face of a Complex Environment: The Case of Mexico. **International Trade Journal**, ٢٩(٥), ٣٦١-٣٧٥.

Dicky and Fuller(١٩٧٩) Distribution of the estimators for Autoregressive time series with unit root , journal of American statistical Association , ٧٤,pp. ٤٢٧-٤٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Dicky and Fuller(١٩٨١) likelihood ratio statistics for Autoregressive time series with unit root , Econom trica , ٤٩،٤,pp.١٠٥٧.

Dittmar, Amy; Duchin, Ran.(٢٠١٦). Looking in the Rearview Mirror: The Effect of Managers' Professional Experience on Corporate Financial Policy. **Review of Financial Studies**, ٢٩(٣), ٥٦٥-٦٠٢.

Fidan, Huseyin (٢٠١٦). Measurement of the Intersect oral Digital Divide with the Gini Coefficients: Case Study Turkey and Lithuania. **Engineering Economics**, ٢٧(٤), ٤٣٩-٤٥١.

Green, W.H. (٢٠٠٣) Econometric Analysis, ٥th Edition, Prentice Hall: Upper Saddle River, New Jersey.

Hakizimana, J.M.V. (٢٠١٣). **Socio_economic inequality in South Africa according to different disparity indices**.

Hassina, Nadia Belhaj (٢٠١٤). **Economic Inequality in the Arab region**.

Jalles, Joao Tovar (٢٠١١). Growth, Poverty, and Inequality: Evidence from Post-Communist Economies. **Journal of Poverty**, ١٥(٣). ٢٧٧–١٠٨.

Jetin, Bruno; Kurt, OzanEkin (٢٠١٦). Functional income distribution and growth in Thailand: A post Keynesian econometric analysis. **Journal of Post Keynesian Economics**, ٣٩(٣), ٣٣٤-٣٦٠.

Johansen,١٩٩٥, Likelihood-Based Inference in Cointegrated Vector Autoregressive Models (New York: Oxford University Press).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Karl, F .(٢٠٠٧). **Principles of Economics**, Upper Saddle River, NJ: Pearson Education.

Lynch, Mamie; Engle, Jennifer; Cruz, Jose L. (٢٠١١). **Priced out: How the Wrong Financial-Aid Policies Hurt Low-Income Students**, Education Trust.

Maimbo, S; Melecky, M. (٢٠١٦). Financial Policy In Practice: Benchmarking Financial Sector Strategies Around The World. **Emerging Markets Finance & Trade**, ٥٢(١), ٢٠٤-٢٢٢.

Maimbo, Samuel Munzele; Melecky, Martin. (٢٠١٦). Financial Policy in Practice: Benchmarking Financial Sector Strategies Around the World. **Emerging Markets Finance & Trade**, ٥٢(١), ٢٠٤-٢٢٢.

Manoylenko, O. V.; Lisina, V. Yu. (٢٠١٣). Methods Of State Financial Regulation Of The Corporate Sector Of Economy. **Problems of Economy**, (٤), ٣١٨-٣٢٣.

Militaru, Eva; Cristescu, Amalia. (٢٠١٧). Child policy changes and estimation of income distribution effects. **Theoretical & Applied Economics. Summer**, ٢٤(٢), ١٨٧-١٩٦.

NkwatohSevitenyi, Louis (٢٠١٢). Government Expenditure and economic growth in Nigeria: An empirical investigation ١٩٦١-٢٠٠٩. **The Journal of Economic Analysis**, ٣(١),٣٨-٥١.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Phillips, P.C. and Perron, P. (١٩٨٨). Testing for a Unit Root in Time Series Regression. Biometrica, ٧٥, ٣٣٥-٣٤٦.

Rafas, O.(٢٠٠٥). Determinants of Income Distribution inThe Nigeria Economy. **International Business and Management**, ٥(١). ١٢٦–١٣٧.

Ras, M; Ooms, I; van G, Edwin; E, Evelien. (٢٠١١). Housing Consumption and Financial Policy Instruments in the Netherlands. **Housing Studies**, ٢٦(٧/٨), ٩٧٥-٩٩٥.

Sarkar, Dipanwita; Sarkar, Jayanta. (٢٠١٣). Persistence Of Income Inequality: Does Child Mortality Matter. **Journal of Developing Areas**, ٤٦(٢), ١٠٥-١٢٣.

Savchenko, K. V. (٢٠١٣). Scientific and Methodical Approach To Identifying Lags Of The Stabilization Financial Policy. **Problems Of Economy**, (٤), ٤٠١-٤٠٨.

Seccareccia, Mario; Lavoie, Marc (٢٠١٦). Income Distribution, Reinters, and Their Role in a Capitalist Economy. **International Journal of Political Economy**, ٤٥(٣), ٢٠٠-٢٢٣.

Serna, Gabriel R.; Cohen, Joshua M.; Nguyen, David H. K. (٢٠١٧). State and Institutional Policies on In-State Resident Tuition and Financial Aid for Undocumented Students: Examining Constraints and Opportunities. **Education Policy Analysis Archives**, ٢٨, ١٤-١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Silagadse, Avtandil; TokmazisVili, M. (٢٠٠٩). **Challenges of the Post-Communist Financial-currency Policy, Series: Monetary, Fiscal and Trade Policies Series**, New York: Nova Science Publishers, Inc.

Sorin, Pop Mugurel Gabriel. (٢٠١١). Views On The Concept Of Financial Policy And Its Manifestation Annals Of The University Of Oradea. **Economic Science Series,** ٢٠(١), ٤٢٣-٤٣٠.

Trusova, N. V. (٢٠١٦). Forming of the Mechanism for Implementation of State Financial Policy in Ukraine. **Accounting & Finance / Oblik i Finansi**, (٧٣), ١٠٢-١٠٨.

Young Lee- Hae,KimJongsung and CheolCinBeom (٢٠١٢). Empirical Analysis on the Determinants of Inequality in Korea. **International Journal Of Advanced Science And Technology**, ١٥(٤), ٢٤٢–٢٨٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com